الفصل العاشر

ثنائيات أساسية كمنطلقات لتطوير التعليم في عصر العولمة الشائك

- تمهيد.
- ثنائية التربية / الثقافة فى عالم متغير.
- ثنائية الثقافة / التنمية تحت مظلة الديمقراطية.
- ثنائية الثقافة / الفكر ومقابلة القضايا القومية.
- ثنائية العلم / الأدب فى ضوء التكامل المعرفى.

تمهيد:

أشارت الخطة الشاملة للثقافة العربية إلى أنه «لم يسبق فى تاريخ الحضارات العالمية أن حظيت الثقافة بمثل ما تحظى به فى العقود الأخيرة من الاهتمام الفكرى، ولا أثارت من قبل ما تثيره من الدراسات حول طبيعتها ووظيفتها وعلاقتها ومؤسساتها وأدواتها وتحديد دورها فى بناء الحياة المعاصرة المقبلة. إن ما تفرزه الثقافة من القضايا الروحية والاجتماعية والفكرية، وما تتفتح عنه من الظواهر، التى لم تسبق حجما ونوعًا وتنوعا لا يلقى ظلاله على الحاضر فحسب، ولكن على صور المستقبل فى علاقات الإنسان بأخيه الإنسان، حتى ليكاد العصر اليوم أن يكون عصر الثقافة».

أيضا، يحدد ميثاق الوحدة الثقافية الذى وقعه وزراء التربية العرب (١٩٦٤) فى مادته الأولى، هدف التربية والتعلم بأنه: «تنشئة جيل عربى مستنير، مؤمن بالله، مخلص للوطن، ويتمسك بمبادىء الحق والخير والجمال، ويستهدف المثل العليا الإنسانية فى السلوك الفردى والجماعى».

ومن ناحية أخرى، فإن التربية فى كل مجتمع تحقق وظيفة اجتماعية غاية فى الأهمية، على أساس أنها فى أصلها عملية تنشئة اجتماعية تهدف تزويد التلاميذ بالخبرات التى ينبغى أن تتفق وتتوافق مع مطالب نموهم، كى يتم التوفيق والتكامل بين حاجات الفرد وأهداف المجتمع.

من المنطلق السابق، تكون العلاقة بين الثقافة والتربية وثيقة للغاية، بحيث لايمكن فك العروة الوثقى بينهما، وبخاصة انهما وجهان لعملة واحدة، وذلك ما يسعى الحديث التالى إلى تحقيقه.

أولا: ثنائية التربية / الثقافة فى عالم متغير:

بادئ ذى بدء نقول أن تحقيق الارتباط المطلوب بين التعليم والثقافة، ليكونا كثنائية لامجال لانفصال أحدهما عن الآخر، يستوجب البحث فى علاقة الفكر بالتنمية. وفى هذا الصدد، نقول:

إن الفكر أحد العناصر الإنسانية الأساسية «ذات الصلة المباشرة بالدينامية والفعل اللذين تتحرك بهما ومن خلالهما المجتمعات البشرية، وإذا كان للفكر دور فى صياغة الشخصية الإنسانية عبر تشكيلها فى قالب معين، فإن له دوره من بعد أيضًا فى بلورة أوصاف هذه الشخصية ودفعها إلى إنجاز مهام وواجبات عملية تصب فى مصلحة الفكر ذاته، ويؤثر إتمامها على الصورة الكاملة للمجتمع إن سلبا أو ايجابيا، وهذه هى إحدى أخطر نتائج الفكر التى تكشف بجلاء، عن أهمية العقل البشرى ودوره فى صناعة المستقبل أو تدميره..!!»[1].

ومن ناحية التنمية، فإنها تقاس فى إطارها بمجموعة واسعة من القدرات تتراوح بين الحرية: السياسية والإقتصادية والاجتماعية، والفرص المتاحة للفرد فى أن يكون سليما معافى ومعلما ومنتجا ومبدعاً يحترم ذاته وينعم بحقوق الإنسان.

فى ضوء ما تقدم، يكون الإنسان مبدعا ومبتكرا، إذا حصر اهتمامه وركز تفكيره، بطريقة صحيحة فيما يهيأ له. ولا تتحقق هذه التهيئة، إذا فقد الإنسان حريته وأصبحت مردودات فكره تحت طائلة التهديد والتخويف. فالإبداع والابتكار لن يكونا أبدا من إنتاج الإنسان المرعوب، أو الذى يخشى سوط الجلادين.

ونظراً لارتباط التعليم ارتباطا وثيقا بالمكانتين: الاقتصادية والاجتماعية اللتين يتطلع لتحقيقهما الإنسان، يتأثر بنيان التعليم ذاته بعناصره المختلفة سلبا بهذا الارتباط، فلا يتحقق الإبداع المطلوب، والقدرة على صناعة المستقبل المشرق.

وإذا خرجنا من تحت عباءة الارتباط آنف الذكر، بحيث يتم التعليم على أساس ممارسة التفكير والتأمل، فإن مردودات المواءمة بين التعليم والثقافة، ستسفر عن الحالة الثقافية للأجيال، وستسهم فى إعداد المثقف الذى يشعر بأهمية الحرية وضرورتها بالنسبة له، ولغيره من الناس، على أساس أن الشخص المكبل أو مقيد الفكر، لن يكون يوما من زمرة المبدعين العباقرة أو المبتكرين الموسوعيين.

إذا كانت علاقة الارتباط بين التعليم والثقافة – كما يوضحهما الحديث السابق – قوية ودالة، فماذا عن ارتباط التربية بالثقافة؟

فى هذا الصدد، نقول:

إن كانت التربية عملية مقصودة إبتكرها بعض الناس للتأثير على غيرهم من الناس، وبخاصة حين يكون هؤلاء الناس صغاراً يسهل التأثير عليهم، للخير أو للشر. لهذا، تسعى التربية الصالحة إلى إكساب الفرد المهارات التى يحتاج إليها فى حياته، كما تتضمن التربية التأثيرات التى من خلالها يمتص الفرد القيم التى يقرها المجتمع[٢].

وعندما نتحدث بإستفاضة عن التربية داخل المدرسة، نقول إنها تهتم بتعريف التلاميذ قواعد وأساسيات التعلم بمختلف فروعه. كما تهتم ببث القيم الأخلاقية التى تتضمنها المناهج المدرسية، ونبتها فى نفوس التلاميذ.

إذن، على ضوء أن الثقافة هى الراسب المتخلف فى عقولنا، وأن التربية هى العملية هى التى يتولاها الأفراد أو المجتمع لتحديد تكوين هذا الراسب، يمكن الزعم بأن هناك عدة أنماط من التربية تبعا لطبيعة العمليات التى تؤدى إلى الترسيب الذى هو فى الوقت نفسه أداه عقلية وشكل من أشكال التحجر العقلى.

وكمثال، يمكن التمييز بين التربية النفسحركية (مسك القلم – قيادة السيارة – الكتابة على الآلة الكاتبة – . .)، وبين التربية المعتمدة على العقل بدرجة كبيرة (معرفة الحروف والأرقام والصيغ – الرموز والشفرات – التكيف مع الأوضاع – استحضار صور الماضى فى الذهن – . .) .

وهنا ينبغى أن نفرق بين نمطين من التربية من ناحية اكتساب الثقافة مهما كان نوعها، وهما : التربية المركزة، وهى مفهوم ضيق للتربية، لأنها تقوم على نظام التركيز فى الزمان والمكان . أما التربية الذاتية وهى التربية فى مفهومها العريض، وهى لاترتبط نظريا بنقطة معينة فى الزمان والمكان[٣] .

وجدير بالذكر أن عام ١٩٧٠ كان العام الدولى للتربية، وبهذه المناسبة تحدث (**ليوفير نيج**) : والتعليم عمل ضخم . وقد قيل أن المعلمين يألفون أكبر طائفة مهنية مفردة فى العالم . وعملية التعليم فى المدارس، والكليات، والأماكن الأقل شكلية، تمضى فى سبيلها دون انقطاع، ويشتغل بها جانب كبير من سكان العالم .

إذا، فأحد الأبعاد المهمة لمشكلة التعليم كما يراها (**ليوفير نيج**) تتمثل فى أن المعلمين يمثلون طائفة مهنية عريضة، ولكن إلى أى مدى يتم إعداد هؤلاء المعلمين إعدادا ثقافيًا مناسبًا؟

ويجيب (**ليوفير نيج**) عن السؤال السابق عندما يتحدث عن الأزمة التعليمية فى الدول المتقدمة، فيقول : « وقد أتى التحدى أحياناً من الطلاب أنفسهم – لاسيما طلاب الجامعات – الذين يشعرون بأن قوالب التنظيم والتدريس، وكفاية الإعداد للحياة المهنية، كل أولئك يشوبه القصور الشديد . وفى حالات أخرى أتى التحدى من أصحاب الأعمال، أو من الجماعات المهنية المنظمة أو من المعلمين أنفسهم . وكلما زادت الحياة فى المجتمعات الصناعية تعقداً تشكك الناس فى صلاحية النظم الراهنة الموضوعة لتعليم الشباب وتدريبه، أو قل تشككوا فى سياسة السير على الأسس القديمة »[٤] .

إن الرؤية السابقة التى مضى عليها ما يزيد عن ثلاثين سنة كاملة مازالت قائمة، وإن زادت حدتها بسبب تكاثف مشكلات التعليم وتشابكها مع تعقد الحياة نفسها . أيضاً، فإن المعلمين والمتعلمين على حد سواء، بسبب ثقافتهم المشتتة، أو غير واضحة المعالم والهوية، نجدهم الآن يعانون من الاختلال والفوضى، التى أتت فروعها من أطراف العالم للتجمع فى بوتقة الناس المضطربة .

وربما كانت الأمور السابقة ونظائرها المتشابهة من الأسباب المباشرة لدعوة (**شولمان**) لوضع أسس للإصلاح التربوى الجديد .

وفى هذا كتب (**شولمان**) يقول :

« في العام الماضي عرضت على الناس بعامة، ورجال التربية بخاصة، في الولايات المتحدة عدة تقارير حول كيفية إصلاح عملية التدريس من حيث النشاطات التي تنطوي عليها، أو من حيث كونها مهنة في حد ذاتها. وكان الاقتراح الذي تردد في معظم هذه التقارير الاقتراح القائل بضرورة الارتقاء بالمهنة إلى درجة أكثر احتراما ومسئولية، وأن تكون مهنة مجزية بصور أفضل. وقد بني الزعم بأن التدريس ينبغي أن يرقى إلى مرتبة مهنية، على فرضية أكثر عمقًا. وتتمثل في المستويات التي يقاس بها تأهيل المدرسين وأداؤهم حتى يمكن أن تتحسن، وتصبح أكثر تحديداً »[٥] .

إن الإقتراح السابق يحمل بين جنباته دعوة للاهتمام بتثقيف المعلمين من خلال تأهيل له مواصفاته الخاصة. ولكن، على الرغم من أننا نعيش العصر التقني بكل معاييره، إذ أن التكنولوجيا تدخلت تدخلاً مباشراً في حياتنا، فإن إنسان هذا العصر لهو في الحقيقة مسكين بكل ما تحمله هذه الكلمة من معاني مفزعة وموجعه في آن واحد، فإنسان هذا العصر بسبب القصور في ثقافته لم يدرك بعد « بأنه يعيش كما الغجرى على حافة عالم غريب، عالم متصام عن موسيقاه ويغمط آماله كما يغمط آلامه وجرائمه »[٦] .

ثانياً: ثنائية الثقافة / التنمية تحت مظلة الديمقراطية :

إن الخطر الذي يواجه ثقافتنا هو وجود « ثقافة عالمية بوجهيها: وجه حضارة عالمية جديدة طاغية بقوة اندفاعها، ووجه آخر يمثل قوى سياسية عالمية مهيمنة اقتصاديا وتقنيا ومعرفيا »[٧] .

وعليه، فإننا مطالبون بالتصدى لقضية حضارية ثقافية سبق لدعاة النهضة والتنوير الأوليين في مصر مواجهتها والتصدى لها. وهنا، يتعين علينا أحد الخيارين:

أولهما: إنصهار حضارى له خصوصياته وشروطه في ضوء متطلبات العصر، وذلك قد يكون على حساب هوية ثقافتنا القومية أو يكون على هدى مقتضيات دعم بناء ذاتنا الوطنية وتعزيز تطورنا كقوة ثقافية فاعلة تستطيع التفاعل مع بقية الثقافات على أساس من الكفاءة والندية.

أما ثانيهما: فيرتبط بهويتنا القومية إرتباطًا مباشراً. وفي هذه الحالة يمكن أن يكون لهذا الخيار أحد الوجهين التاليين: إما تأكيد التمايز الحضارى والثقافي من حيث التاريخ والقيم والعادات والمفاهيم والرؤى.. إلخ، على أساس من التكافؤ والكفاءة، أو التقوقع والعزلة على أساس من الشعور بالدونية والتبعية والهرب من الواقع لعدم القدرة على مواجهته، مما يؤدى إلى صراع عنيف قد يسهم في حدوث اضمحلال وإنحلال حضارى، وربما يؤدى إلى تفكك وتلاشى حضارى.

وبالنسبة للخيار الذى يسعى إلى اللحاق بركب الحضارة ضمانا للكفاءة والندية، فإنه يقتضى أن نكون على وعى كامل بأحوالنا وبما يحدث من حولنا، لكى نستطيع إعادة النظر فى الرؤى الثقافية والقيم والمعتقدات، التى هى عناصر أساسية للتفاعل الاجتماعى القومى والإقليمى، والتى لها فى الوقت نفسه أهمية حاسمة فى تشكيل أبعاد وديناميه هذا التفاعل.

والسؤال :

ما حقيقة العلاقة بين الثقافة والديمقراطية؟

يجيب **نجيب محفوظ** عن هذا السؤال، فيقول:

«إن الثقافة بمعنى الفنون والآداب والفكر يمكن أن توجد فى ظل أى نظام سياسى، لكن وجود الديمقراطية هو ماينعشها ويعطيها الهواء النقى الذى تتنفسه فتقوى وتزدهر، ففرق كبير بين ثقافة حية ومنتعشة وأخرى ضعيفة لأنها مخنوقة، كذلك فإن الديمقراطية تعتمد هى الأخرى فى إزدهارها على الثقافة. فالشعب المثقف، تكون ممارسته للديمقراطية أنضج بكثير من شعب ثقافته قليلة.

لكن مع ذلك فإن العلاقة بين السلطة السياسية والثقافية هى دائمًا علاقة فيها قدر من التوتر تحت جميع الأنظمة السياسية. فالسلطة دائما تريد من يؤيد. أما المثقفون فهم ضمير الأمة، وإحدى مهامهم الأساسية هى توجيه النظر لسلبيات المجتمع والوقوف ضدها، لكن الاختلاف هنا بين النوعيات المختلفة للأنظمة السياسية هو إختلاف فقط فى القدرة على إحتمال المثقفين. فقدرة النظام الديمقراطى مثلاً أقوى بكثير منها عند النظام الديكتاتورى الذى لايحتمل أى نوع من النقد، ويعتبر أن فيه مساس بهيبته، حتى ليكاد يصبح مقياس الديمقراطية هو قدر ما يتعرض له الحاكم من نقد، فتجد فى الأنظمة الشمولية لا أحد ينتقد الحكام، وكان كل شىء على مايرام. بينما فى الدول العريقة فى الديمقراطية، يواجه الحاكم نقدا لاهوادة فيه، لكن ذلك لاينتقص من قدره فى شىء. فهذا النقد هو الخبز اليومى الذى تتغذى عليه الديمقراطية السياسية، وكل من هو فى السلطة يتوقعه»[٨].

وإذا انتقلنا بحديثنا عن التنمية التى تعنى الانطلاق لزيادة الإنتاج ورفع جودته معتمدة فى ذلك على بنية أساسية وقاعدة خدمات متينة، فإن هذا الإنتاج يسهم فى ترسيخ العدالة الاجتماعية وحل مشكلات محدودى الدخل. ويوفر فرص عمل بمعدلات متزايدة، ويحقق زيادة ملموسة فى الصادرات، ويخفض العجز فى الموازنة العامة للدولة، ويعزز القدرة الدفاعية والأمنية للبلاد، ويثبت دعائم الاستقرار للمواطن.

ولتحقيق ما تقدم، تحتاج المؤسسات الاقتصادية إلى حلول سلوكية للعديد من مشكلاتها والصعوبات التى تواجهها، بشرط أن تعرض هذه الحلول ويتم مناقشتها مناقشة

ديمقراطية، وبذا لن يكون هناك إلزاما بسياسة القبول أو الرفض على أساس أساليب سلطوية.

وتتطلب الحلول السلوكية للمشكلات إسهامات عمليات التعلم والمعرفة التى تغير سلوكيات الفرد وتكسبه قيم الأعمال الراقية، التى تضاعف من إنتاجيته ليعطى أكثر ما يأخذ، آخذاً فى اعتباره أن المصلحة العامة فوق مصلحته الشخصية، وأن شأنه شأن المالك الحقيقى للمؤسسة التى يعمل بها، فيحافظ عليها ويصون معداتها.

وعليه، يمكننا الزعم بأن التنمية فى النهاية ما هى إلا سلوكيات للإنتاج والاستثمار، والادخار والاستهلاك، كما أنها سلوكيات التصدير بالجودة والإتقان.

وهنا يأتى دور التعليم والإعلام لخلق جيل من المنتجين والمستثمرين الفعالين فى تحقيق إنتاج رفيع المستوى، ولخلق جيل من الإستهلاكيين الواعين النابهين لاهمية الأخذ فى حدود الحاجة فقط، أيضا، يمكن للتعليم والإعلام أن يكون لهما دورهما المؤثر فى معرفة الشباب أن التنمية فى أى مجتمع من المجتمعات تتحقق بالحب والتعاون وتتعثر إذا سادت روح الغيرة والفرقة، كما أنها تعطى عائداً عاليا فى جو يسوده الأمن والاستقرار وتفشل فى تحقيق أهدافها إذا شاع التوتر والقلق (٩).

وخلاصة القول، أن سلوكيات التنمية يكون لها دورها فى إعداد الكوادر البشرية من القيادات الاقتصادية، وأنها تسهم فى تغيير السلوك الفردى نحو الادخار والحد من الاستهلاك، ونحو إبراز أهمية جودة الإنتاج فى عمليات التسويق والتصدير، ونحو ضرورة التعاون والتكامل لضمان تحقيق عائد مرتفع.

هذا هو سلوكيات التنمية، والسؤال الذى يفرض نفسه علينا، هو:

ما حدود العلاقة بين التنمية والديمقراطية؟

لقد شغلت الأمة بمثقفيها وأولى الأمر فيها، حقبة من الزمن، بقضية علاقة التنمية بالديمقراطية، إذ أن تحديد ملامح العلاقة بين ديمقراطية النظام السياسى وتحقيق أو سرعة تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية على ما يبدو عملية أصعب مما نتصور ولا أحد يدرى من الذى سوف يحسمها، وبخاصة أن التجارب الدولية تتأرجح بين مؤيد ومعارض لوجود تلك العلاقة فى الأصل.

وعلى أى حال فإن ديمقراطية النظام السياسى التى تحقق معدلات تنموية عالية، يقتضى تحديد النموذج الديمقراطى الذى ينبغى إقراره والأخذ به.

بمعنى: ينبغى تحديد هوية النظام الديمقراطى الذى يمكن أن يسهم فى تحقيق تنمية شاملة، وذلك وفقاً لمقتضيات الظروف والأحوال التى تمر بها أو تعيش فيها الأمة.

ويتطلب تحقيق ما تقدم، رؤية المواطن العادى بالنسبة للنموذج الديمقراطى المنشود، وبذا لايقتصر الأمر على طبقة المثقفين فقط. فالمواطن العادى يمثل - بحق - القاعدة الأصلية فى كل انطلاقة نحو أى نظام سياسى.

وفى هذا الصدد، يقول مدحت حسنين الآتى:

« يقينى أن التنمية دون ديمقراطية هى ماديات دون رفاهيات، وأن الإنسان إذا عمل فيما يفيد ووجد هذا النوع من فرص العمل، وأقام مشروعًا بنفسه أو مع الغير، أفاد نفسه وبالضرورة مجتمعه، وهذا أساس فلسفة نظام الاقتصاد الحر. فإن نظام الحياة هذا لايستقيم الا باطر مؤسسية وأركان تشريعية تحافظ عليه وتقويه وترعاه. وصانع الأطر والأركان لابد أن يكون مختاراً اختياراً حرا، ويعبر تعبيرا صادقا عن مصالح ناخبية »[١٠].

خلاصة القول، يثبت الحديث آنف الذكر وجود علاقة حقيقية ومتينة بين كل من الثقافة والتنمية من جهة، وبينهما وبين الديمقراطية من جهة أخرى. ولما كانت الديمقراطية كنظام سياسى تمثل الغطاء الأساسى لجميع المناحى المؤثرة والفعالة بالنسبة لتطوير المجتمع، لذا فإننا نستطيع أن نقول بدرجة كبيرة من الثقة أن الثقافة والتنمية ينبغى أن يندرجا تحت مظلة الديمقراطية من أجل التطور المنشود.

والسؤال:

وماذا عن التنمية الثقافية؟

ينبغى أن يكون للكوادر والكفاءات الثقافية دورها الملوس فى التنمية الثقافية، وفى تحديد أهم اتجاهاتها الحالية وتوجهاتها المستقبلية . كما يجب عليهم استلهام برامج التنمية الثقافية وتحديد مشروعاتها، عن طريق استقراء تأثيرات الأحداث الثقافية المهمة (المحلية والعالمية) على حياة الانسان، وعلى التغييرات الجوهرية الاجتماعية ذات العلاقة المباشرة بتلك الأحداث.

ويمكن تحديد أهم مجالات التنمية الثقافية فى ظل نطاق التراث والمعاصرة فى الآتى:

* صيانة الآثار الحضارية القومية.
* المحافظة على التراث الفكرى والعلمى وإحياؤه.
* دعم قضايا الثقافة المعاصرة المرتبطة بالإبداع الأدبى والفن التشكيلى والمسرح..إلخ.
* الإهتمام بالترجمة والتعريب وتوحيد المصطلحات.
* تنمية الثقافة القومية على المستوى العالمى.

* تدعيم الأمن الثقافى لحفظ مقومات الثقافة: القومية والعالمية، وتنميتها فى أبعادهما ومجالاتهما ومظاهرهما وتعبيراتهما المختلفة، كذا تأهيلهما لأداء دورهما التاريخى.

* التأكيد على أهمية إقامة علاقات تعاون ثقافى مشترك، بتنفيذ بعض المشروعات الثقافية المشتركة مع المنظمات العربية والدولية والعالمية.

* تدعيم فكرة نشر وطباعة الإصدارات الثقافية رفيعة المستوى فى شتى المجالات (التراث – الديانات – التاريخ – الفنون – التربية – الإعلام – العلوم الأساسية البحتة – العلوم التطبيقية..).

* حفظ الوثائق والتقارير، ووقائع وأعمال المؤتمرات والندوات بإستخدام الحاسب الآلى.

* الإهتمام بخدمات تقنيات التوثيق وإنشاء قواعد المعلومات، والتركيز على موضوعات الفهرسة والتصنيف، وإصدار البيبليوغرافيات المعاصرة. كذا، الاهتمام بإعداد الكوادر المدربة التى تستطيع تحمل مسئولية العمل فى المجالات آنفة الذكر.

* تنمية خدمات الإعلام الذى تطور فى هذا العصر بحيث ألغى حدود الزمان والمكان، فانقلبت الأرض لتكون «قرية إلكترونية يتسامع أهلها ويتراؤون».

* الاهتمام بالقضايا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والفكرية والعلمية والتربوية.. إلخ، سواء أكان ذلك على المستوى، المحلى أم العالمى.

وجدير بالذكر أن من أهم المؤتمرات العربية التى ناقشت الخطة الشاملة لتنمية الثقافة العربية، المؤتمر الأول للوزراء المسئولين عن الشئون الثقافية فى الدول العربية الذى عقد بالمملكة الأردنية الهاشمية بين ٢٠–٢٢ ديسمبر ١٩٧٦.

وقد وضع ذلك المؤتمر بيانا مهما تضمنت مقدمته خمس مسلمات[١١]:

(أ) الثقافة هى قوام شخصية الأمة والمعبر الأصيل عن تطلعاتها وأمانيها والدعامة الحقيقية لوحدتها الشاملة.

(ب) ضرورة وضع سياسة ثقافية عربية موحدة واضحة الأهداف والمعالم والوسائل تلتزم بها الدول العربية.

(ج) ضرورة التكافل الثقافى العربى، ودعم مجالات التعاون فيه وتحقيق تنسيق متكامل شامل يعزز الوحدة الثقافية العربية.

(د) الإيمان بالدور الحضارى الرائد للثقافة العربية وبقدرتها على متابعة رسالتها لخير البشرية، وإغناء الفكر الإنسانى، وتعميق التواصل بينها وبين الثقافات الأخرى.

(هـ) مسئولية الأمة العربية فى تقديم الثقافة العربية والتراث الإسلامى ونشر اللغة العربية بين المسلمين. وخاصة فى إفريقيا وآسيا.

وقد حدد ذلك البيان أهداف السياسة الثقافية العربية على النحو التالى:

أن الثقافة العربية ثقافة قومية وإنسانية تستند إلى أصول الأمة العربية وتراثها وتستوعب فى الوقت نفسه تيارات العصر وتكوين الشخصية المتكاملة للإنسان العربى والإنتماء لأمته وقيمها الأصيلة... وتحقيق ديمقراطية الثقافة بالوسائل التى تكفل شيوعها وانتشارها بين المواطنين.

كما ذكر البيان أساليب التخطيط التى ينبغى مراعاتها بالنسبة لخطة وسياسة التنمية الثقافية العربية، وهى :

(أ) وضوح الأهداف القريبة والبعيدة التى تتوخاها الخطة الثقافية.

(ب) التمثل الواعى لمهمة الأجهزة الثقافية، والتقويم الموضوعى للإمكانيات المادية والبشرية المتاحة والمتوقعة.

(ج) تقسيم الخطة إلى مراحل ذات زمن محدود ونظرة مستقبلية.

(د) قيام علاقة عضوية متكاملة بين التنمية الثقافية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

أيضاً، حددت لجنة الخطة الشاملة للثقافة العربية التى عقدت اجتماعها الأول فى الكويت من ١٣ :١٥ إبريل ١٩٨٢ أهداف خطة التنمية الثقافية ومبادئها ووسائلها، كما يلى:

(أ) الأهداف :

تسهم الخطة الشاملة فى تحقيق الأهداف التالية :

١ – تطوير البنى الاجتماعية والاقتصادية والفكرية فى الوطن العربى بوصف الثقافة ركن البناء الحضارى وأساس تماسك الأمة.

٢ – تنمية وإبراز الهوية الحضارية العربية والاسلامية، والمحافظة عليها، بوصف الثقافة مستودع الأصالة.

٣ – التحرر القومى الشامل، بوصف الثقافة عنصر دفاع ضد التبعية والاستلاب والتشويه.

٤ – تكوين شخصية المواطن العربى وإغناؤها وتأكيد وعيه لتراثه وقدرته على مواكبة التطور الإنسانى المعاصر والمشاركة فيه.

٥ – العطاء القومى والإنسانى، بوصف الثقافة مصدر إبداع وعطاء وتعاون حضارى عالمى.

(ب) المبادىء :

تقوم الخطة الشاملة على الأسس التالية، وهى أسس متلازمة متكاملة:

١ – حق الإنسان العربى فى إكتساب الثقافة والتعبير عنها بحرية والتمتع بها.

٢ – الثقافة بعد أساسى من أبعاد التنمية الشاملة، وتقوم على علاقة تاثير متبادل مع نواحى التنمية الأخرى.

٣ – التراث الحضارى الإسلامى هو الركن الأساسى فى تكوين الثقافة العربية، والنبع الأصيل فيها.

٤ – ديمقراطية الثقافة والمشاركة الجماهيرية فى إنتاجها والإفادة منها، لأنها الزاد الروحى والفكرى للجميع.

٥ – قومية الثقافة، على أساس أنها وحدة موحدة، وأن لغتها العربية، تربط بين جوانبها بخيوط قوية، وأن التكافل القومى يزيد فى قوتها وعطائها.

٦ – عصرية الثقافة يستوجب استيعاب تيارات العصر ومواكبة تحولاته تحديثًا وانفتاحًا مع الحفاظ على الأصالة والهوية الحضارية العربية.

٧ – إنسانية الثقافة تتطلب زيادة قدرة ثقافتنا العربية على الإسهام فى إقامة نظام ثقافى دولى جديد لما لها من خصائص وقيم وآفاق.

٨ – عالمية الثقافة تستلزم المشاركة الإيجابية فى تقدم الحضارة الإنسانية والتفاعل مع الثقافات الأخرى.

٩ – مسئولية الدولة والمؤسسات الشعبية فى التخطيط الثقافى الشامل وفى توفير جميع الوسائل للتفتح الثقافى الحر.

(ج) الوسائل :

١ – الاعتماد على الطاقات والخبرات البشرية، أى العناصر المبدعة والمنظمة للعمل الثقافى.

٢ – توفير الوسط الملائم للإبداع الثقافى الذى عن طريقه يمكن تحقيق حرية الإبداع والتعبير وتأمين العيش الكريم لصانعى الثقافة.

٣ – تأمين التمويل اللازم للمشروعات الثقافية الذى يتيح الفرص المناسبة للإبداع والتنظيم الإدارى وتأمين الأدوات والوسائل.

٤ – وضع التشريعات اللازمة للتنمية الثقافية، وتوفير الحرية والكرامة لمنتجى الثقافة ووصلهم بالجمهور وتوسيع نطاق النشر الثقافى.

٥ – العناية بالبحث الثقافى بغية التقويم والتنشيط فى ضوء الأهداف المقررة والعناية بالتوثيق الثقافى.

٦ – التخطيط المرحلى على أساس مراحل زمنية، وفى حدود الإمكانات المتاحة: البشرية والمادية فى كل قطر.

٧ – تحقيق التكامل الثقافى القطرى أى ضمن كل قطر، وتوفيقه مع النشاطات التربوية والإعلامية المختلفة.

٨ – تحقيق التكامل الثقافى القومى على أساس وحدة الثقافة العربية وقومية المعرفة، بالتعاون المنتظم المادى والفكرى بين الأقطار العربية.

٩ – السعى لتحقيق الأمن القومى فى صوره المادية والمعنوية، مثل: امتلاك الصناعات الثقافية وتطويرها وتوفير مرافق النشر ووسائله، ومقاومة التبعية الثقافية ومحاولات الاستلاب الثقافى بكل صوره.

١٠ – إحكام الصلات بين الثقافة العربية والثقافات الأخرى فى البلدان الإسلامية والأفريقية والآسيوية وأمريكا اللاتينية، مع الاهتمام بالتعاون الثقافى الدولى على أساس التكافؤ.

وختامًا لهذا الموضوع يجدر طرح السؤال المهم التالى:

ما حدود التداخل المتفاعل بين الثنائية: الثقافة/ التنمية؟

يطرح أى برنامج أو خطة للتنمية مجموعة من القضايا الثقافية النظرية أو الفكرية أو الميدانية التطبيقية أو العلمية متعددة الجوانب، وهذه القضايا تكون على قدر كبير من الأهمية لأنها تحدد الهوية الثقافية فى المجتمع وأبعادها وجوانبها وتركيباتها.

ولعل القضية الرئيسة (الأم)، التى تتولد منها كل القضايا الأخرى بالنسبة لثنائية الثقافة/ التنمية، هى قضية انعكاس منهج أو مبدأ التداخل المتفاعل بين العلوم المختلفة (الاجتماعية والطبيعية والنظرية والتطبيقية) على خطة التنمية نفسها، وعلى تطبيقات هذه الخطة. وتبرز بعد ذلك مباشرة قضية العلاقة الفكرية بين «التنوير الثقافى» المأمول تحقيقه فى برامج التنمية البشرية (التى تشمل ضمن ما تشمل التعليم والإعلام والثقافة والتربية) وبين «الترشيد» القائم على التفكير المنهجى والمنطق الموضوعى اللذين ارتبطا – تاريخيا – بتيارات التثقيف العام أو التنوير.

ونتيجة لذلك الارتباط بين التنمية وبين الترشيد التنويرى، تظهر الاختلافات الواضحة والتباينات العميقة بين الاتجاه الأساسى لحركة التاريخ القومى، وبين ما تشيعه التيارات الفكرية التى تعكسها الثقافات الوافدة.

وإذا عدنا مرة أخرى لموضوع التداخل المتفاعل الذى هو أساس خطة التنمية، نقول أن التداخل المتفاعل بين العلوم المختلفة لم ينشأ من فراغ، وإنما نشأ بشكل ملح وضرورى لمواجهة مشكلات الضرورة التى يفرضها الواقع الفعلى.

بمعنى: أن كل عملية من عمليات الواقع، قد تبدو لأول وهلة أنها ذات جانب واحد، أو أنها تسير فى إتجاه أحادى، ولكن الممارسة الفعلية الواقعية تظهر أهمية وضرورة التنسيق بين هذه العمليات فيما بينها.

والحقيقة أن وضع الحواجز بين العلوم المختلفة أصبح غير مرغوب فيه فى عصر تداخلت فيه آفاق الثقافة العامة، إذ يبدو من المستحيل فى وقتنا هذا عزل أى علم عن النظام الكلى للمعرفة، لذا فإستقلال أى علم هو إستقلال نسبى، وتفرضه ظروف التخصص الدقيق والحاجة إلى التعمق، ولا يستند لأى سند طبيعى[١٢].

وتبدو الصلة بين العلوم مطلقة، ولو أن طبيعة وتركيب هذه الصلة تتغير من حال لآخر. وقد شرح ف. جاكوب جوهر هذا النوع من الصلة فى العلوم الطبيعية، وبخاصة بين البيولوجيا والفيزياء شرحًا جيدًا بقوله: «لايمكن اختزال البيولوجيا إلى فيزياء، كما أنه لايمكن الاستغناء عنها»[١٣].

ويتحقق التداخل المتفاعل بين العلوم المختلفة عن طريق التكامل، الذى يعنى تحقيق الكلية والكمال والوحدة كهدف واجب وشرط لازم، مع مراعاة أن التكامل كعملية ينبغى أن تكفل لها الوسائل والإمكانات اللازمة لتحقيق أهدافها. كما يجب أن يشمل التكامل أساليب المحافظة على توازن ديناميكى للخبرات العلمية والعملية فى عالم يتسم بالتغير السريع فى شتى المجالات والميادين.

وبعامة، إذا ضممنا الطرائق ووضعنا أيدينا على الأساليب التى عن طريقها يمكن أن تترابط وتتجمع أجزاء الكل فى نسق واحد، نكون بذلك حققنا التداخل المتفاعل بين العلوم المختلفة، ونكون أنجزنا خطوات وخطوات فى سبيل النجاح لخطة التنمية.

وللتأكيد على صحة ماذهبنا إليه فيما تقدم، نقول:

من الصعب جدًا، بل من المستحيل التفكير فى إنشاء المدن الصناعية الجديدة دون التفكير فى بناء عناصر البنية الأساسية الأخرى اللازمة، كالمواصلات والكهرباء ووسائل الاتصال والإسكان..إلخ. أيضًا، لايمكن التفكير فى عناصر البنية الأساسية دون التفكير فى التعليم، والكوادر البشرية المدربة، ونوع ومستوى الإعلام، وبرامج التثقيف والترفيه والدعوة الدينية. وكل ما تقدم لايمكن ضمان النجاح له إذا لم يتم التفكير فى الطرق القويمة الجيدة لترشيد مستوى الاستهلاك الفردى، ولتغيير أنماط العلاقات الاجتماعية وأنماط السلوك بين الناس، ولإمكانية التدفق السكانى كنتيجة لبناء المصانع فى المجتمعات العمرانية الجديدة.

إنطلاقًا مما تقدم، يكون من الضرورى والمهم أن تبدأ عملية التنمية كلها بتدخل قوى من جانب علمى: الجيولوجيا والجغرافيا، لتحديد أنسب موقع لأية منشأة صناعية جديدة مزمع إقامتها. ولكن بناء المصنع يعرض البيئة للتلوث، لذا ينبغى تدخل علم البيئة لبحث أفضل الوسائل، التى يجب إتباعها لتجنب التأثير السلبى لإقامة المنشأة الصناعية على البيئة، ووسائل مقابلة هذا التأثير ومعالجته. أيضًا، فإن إقامة المصنع يعنى تكلفة، يتطلب

حسابها تحديد المدخلات والمخرجات الاقتصادية لهذا المشروع، لذا ينبغي تدخل علم الاقتصاد لتدبير الموارد المادية والمالية ولتحديد أوجه التصرف فيها. كذلك ، فإن بناء المصنع وتشغيله يؤدى إلى وجود تجمعات متباينة من الناس من حيث: سلوكهم وتفكيرهم وانتماءاتهم وتوجهاتهم وأيديولوجياتهم ومستوى تعليمهم وطبقاتهم الاجتماعية والاقتصادية، لذا ينبغي أن تتدخل علوم: الإدارة والاجتماع والسياسة لتحديد أنسب أشكال ومستويات الإدارة، وللوقوف على التأثير المنتظر لعملية الاستثمار المأمولة من إقامة المصنع على التجمعات البشرية، التى تعمل فيه أو التى تتعامل معه عن قرب أو من بعد، وللوقوف أيضاً على التأثير المنتظر لعملية التنمية الشاملة (القومية) نتيجة لبناء هذا المصنع على العلاقات السياسية والاجتماعية بين فئات المجتمع على اختلاف أنواعها ومستوياتها المهنية والوظيفية والطبقية والطائفية والسكنية.. إلخ، وللبحث فى الاحتمالات المؤكدة لتأثير العناصر المعنوية بالغة الخطورة من القيم والعقائد والتقاليد والانتماءات على تصرفات العاملين فى هذا المشروع وانضباطهم الوظيفى، وأيضاً على سلوكهم العام خارج المصنع.

وجدير بالذكر أن عدم وضوح التداخل المتفاعل ذاته أو عدم وضوح أبعاده – على أقل تقدير – بين العلوم المختلفة وبين تطبيق مطالب التنمية (التى هى نفسها مطالب التحديث)، قد دفعت بسببه بعض المجتمعات ثمناً باهظًا للغاية من إمكاناتها البشرية والاقتصادية، ومن استقرارها السياسى والاجتماعى[١٤].

ثالثاً : ثنائية الثقافة / الفكر ومقابلة القضايا القومية:

إننا نعيش مرحلة مهمة فى حياتنا، وهى تتطلب ضرورة معالجة قضايانا القومية على أساس الفكر والثقافة أولاً ، ثم تحليل تأثير المتغيرات الزمانية والمكانية على هذه القضايا، وذلك من أجل بناء القوة الشاملة لمجتمعنا، ومن أجل التمسك بعراقة حضارتنا والقيم الصادقة العادلة فى ثقافتنا.

وعلى الرغم من أهمية تحقيق ما تقدم، فإن التيارات التى تدعو إلى تغيير الواقع قد تباينت بدرجة كبيرة ، وسلكت – أحيانا – دروبا صعبة وأتبعت أساليب شائكة. من هذه التيارات، يوجد تصور نظرى ذهنى لمجتمع جديد ومغاير، يتم صياغته على أساس مقولات فضفاضة وبراقة عن العدل والحرية، وتتم الدعوة له بطريقة عقلانية أو بصورة غوغائية زاعقة حسب مصدر الخطاب.

وفى هذا الصدد، نستطيع أن نميز بين ثلاثة تيارات مختلفة، هى على النحو التالى[١٥]:

* يدعو التيار الذى ينادى بالحرية السياسية إلى ضرورة الانفلات من قبضة السلطة التى توحشت وابتلعت المجتمع المدنى، كما يرى هذا التيار أهمية الخلاص من التسلطية

والعبور إلى آفاق التعددية السياسية عن طريق إطلاق الحريات السياسية كرد فعل لسيادة الدولة السلطوية. ويقوم الفكر السياسى لهذا التيار على أساس أنه لن تكون هناك فرصة للتقدم دون فك قيود الشمولية، والانطلاق بالمجتمع إلى رحاب التعددية فى نظام الحكم. ويغالى هذا التيار عندما يؤكد أن الديمقراطية مطلوبة لذاتها، بغض النظر عن تأثيراتها الإيجابية أو السلبية على التنمية، لذا ينبغى التركيز المكثف على الدستور والحريات العامة، وحق تكوين الأحزاب السياسية غير المشروط.

* ويدعو التيار الذى ينادى بالعدالة الاجتماعية إلى مكافحة الاستغلال الطبقى، وبذا يتم إشباع أشواق الجماهير العريضة الكادحة فى حمايتها من استغلال الطبقات المستغلة، ومن بطش وقهر الطبقات الطاغية المستبدة. أيضًا، يدعو هذا التيار إلى عدم إنفراد زعيم ملهم أو حزب قائد بالقرار، لأن ذلك ليس فى مصلحة المجتمع على مستوى السياستين: الداخلية والخارجية.

* ويدعو التيار الذى ينادى بالأصالة الحضارية بالرجوع الشكلى إلى التراث والاسترشاد بما جاء فيه من قيم، وذلك على أساس أن الحضارات الوافدة مهما ارتفع شأنها وسما قدرها لن تكون أبدًا السبيل للإصلاح، وبذا يدعو هذا التيار بطريقة غير مباشرة إلى الانغلاق الثقافى، وعدم إتاحة الفرصة للتفاعل مع العالم الخارجى.

ويقف العالم العربى بعامة، ومصر بخاصة، الآن أمام تجليات ثقافية صعبة، إذ أصبح على المثقف الآن أن يواجه بصلابة وشجاعة ثنائيات حادة، تمثل بالنسبة له صعوبات وتحديات حقيقية. ولعل أخطر وأبرز هذه الثنائيات: «ثنائية الأصول والحداثة، أو التيار الإحيائى والتيار العلمانى»، التى أنشأت ترساناتها من الأفكار والمعتقدات التى أدت بدورها إلى إزدواجية المعايير.

رابعاً: ثنائية العلم/الأدب فى ضوء التكامل المعرفى:

ينبه **ألفين توفلر** فى كتابه (صدمة المستقبل: ١٩٧٠) إلى صعوبة تكيف الإنسان مع ما يحققه العلم والتكنولوجيا من إنجازات سريعة. كما، يوجه النظر فى كتابه (الموجه الثالثة: ١٩٨٠) إلى أن الثورة العلمية والتكنولوجية هى حضارة هذا العصر، كما كانت الزراعة كوجة الحضارة الأولى، والصناعة موجة الحضارة الثانية. أيضًا، يرصد فى كتابه (تحول السلطة: ١٩٩٠) المعادلة الجديدة للقوة فى هذا العصر، وهى ثلاثية الأطراف: أولها المعرفة، وثانيها الثروة، وثالثها القوة. ومعنى نظريته أن القوة العسكرية تراجعت وقوة العلم تقدمت، ولم تعد الجيوش هى صانعة الإمبراطوريات[١٦].

وينبهنا (توفلر) فى كتابه الأخير (تحول السلطة) إلى إننا نعيش الآن لحظة من اللحظات المهمة فى التاريخ، فهو يعتبر كل لحظة حدث فيها اختراع فى مجال المعرفة والاتصال لحظة نادرة، لذا فإن من يمتلك المعرفة يمتلك السلطة[١٧].

وجدير بالذكر أن كتابات (**توفلر**) قد أحدثت صداها المباشر الملموس فى أوروبا وأمريكا، ولكنها لم تحرك ساكنًا فى المجتمعات النامية والمتخلفة.

وتتوافق رؤية (**أحمد شوقى**) فى كتابه (العلم.. ثقافة المستقبل) مع ما ذهب إليه « توفلر » وما دعا إليه من آراء وأفكار حول العلم كسلطة، إذ ينبهنا (**أحمد شوقى**) إلى الرابطة القوية بين العلم والتغيير، وبين التغيير والتقدم، ويعتبر أن العلم أداة تغيير حقيقية فى المحيط الحيوى، وأنه قادر على المشاركة فى صنع المستقبل البيولوچى للإنسان نفسه.

ويرى (**شوقى**) أن العلم من أهم أدوات التنوير والتغيير، وأنه بمدلوله الثقافى بمثابة منهج مستقبلى للالتحام بالحياة. لذا، فإن العلم « بما فيه من موضوعية، وعقلانية، ورؤية نقدية، وبما يضعه فى أيدينا من إمكانية، وما يلقيه على عاتقنا من مسئولية، إنما يمثل للبشرية كلها ثقافة المستقبل »[١٨].

ويفرق (**شوقى**) بين العلم كثقافة وبين الثقافة العلمية، إذ تعنى الثقافة العلمية « جرعات من المعارف الأساسية والحديثة للراغبين فى الإلمام بها، وهذه موجودة وإن كانت ناقصة، أما العلم كثقافة فمعناه اندماج وتفاعل التفكير العلمى، ومناهجه من المكونات الأخرى لثقافة المجتمع ». فإذا استطعنا استيعاب الثقافة العلمية فى ظل توافر جو الحرية الأكاديمية، وفى ظل اهتمام النظام التعليمى والإعلامى بالقضية، يمكننا الوصول إلى ثقافة المستقبل.

لقد وصلت الدول التى سادت فيها ثقافة العلم إلى سطح القمر وغزت الفضاء، كما حققت معجزات فى ابتكار تكنولوچيا التشخيص المبكر للأمراض المستعصية والخطيرة، كذا ابتكرت أجيالاً جديدة من الكمبيوتر ورسخت ثورة المعلوماتية، وأنجزت معجزات فى وسائل النقل والمواصلات، ودخلت عصر شعاع الليزر باستخداماته الخرافية فى السلم والحرب، وإكتشفت قواعد وأصول الهندسة الوراثية التى بدأت تدخل بالإنسانية عصرًا أشبه بالأساطير.

خلاصة القول: يتفق (**شوقى**) مع (**توفلر**) على أن « المجالات التى ستحدد قدرة الإنسان فى القرن القادم هى مدى امتلاكه لأسرار الإلكترونيات الدقيقة، وما يترتب عليها من الدخول فى عصر الذكاء الاصطناعى، والهندسة الوراثية، بما حققته وما ستحققه فى نقل العوامل الوراثية بين الكائنات الحية وتعديل هذه الكائنات والتدخل فى نظم الخلايا الحية. وأخيرًا، فى مجال المواد الجديدة التى بدأ علماؤها فى انتاج بعضها أكثر كفاءة فى التصنيع من المواد الطبيعية ».

إذا كان الحديث السابق يتمحور حول ثقافة العلم، فمن المهم بمكانة التطرق إلى ثنائية العلم/ الأدب، وخاصة أن الأدب هو الأساس فى إثارة الدوافع الإنسانية، إذ يجعل للحياة معناها الخاص بالنسبة للإنسان، وذلك ما يظهر واضحًا جليًا من خلال الحديث التالى:

إذا نظرنا إلى الديمقراطية كعملية اجتماعية وتاريخية، فإننا نثير بذلك قضية «الهوية القومية» من منظور الفكر السياسى، أو بمعنى أدق نحاول تحديد «الثقافة السياسة» السائدة فى المجتمع، علمًا بأنه يمكن بحث قضية «الهوية القومية» أو «الثقافة السياسية» من منظورات عديدة ومختلفة (التاريخ – القانون – التربية – اللغة – الجغرافيا . .إلخ) .

وبالنسبة لهويتنا القومية، فإن السؤال الذى يخطر على بال الناس العاميين وأنصاف المتعلمين، هو : انتماؤنا الحضارى : أهو عربى أم إفريقى أم إسلامى أم متوسط عربى؟

الحقيقة أن هذا السؤال ليس ساذجًا فقط، بل شديد السذاجة، إزاء ما حققته الثقافة السياسية والتاريخية والاجتماعية والقانونية (فى مصر) من نضج ووعى وما اكتسبته من معرفة نظرية وميدانية وتجريبية عن تكوينات المجتمع المصرى وتركيباته، وعن الثقافة السائدة فيه .

أيضًا، فإن السؤال السابق بمثابة سؤال (دراماتيكى) نموذجى، يصلح – دائمًا – كمنطلق لتأليف الروايات القصصية، أو فى إبداع وابتكار المواقف التى تتطلب الحبكة الدرامية التى تحتاج إليها الروايات، لأنه يبعث على الحيرة اللذيذة لدى العامة، ويسهل على المثقفين ليدلى كل منهم بدلوه فى بئر الهوية، وهو بئر غامض بلا قرار، يستطيع كل مثقف أن يخرج منه ما شاء له وموهبته، بصرف النظر عن معرفته أو خبرته العلميتين عن تكويننا : الاجتماعى والسياسى والثقافى وفقًا لما أكدته أعمال العلماء [١٩] .

تأسيسًا على ما تقدم، يمكن الزعم بأن الأديب مهما كان صاحب موهبة عبقرية، وإيمان صادق بقدرته لحدس «هويته»، فإنه يفشل غالبًا فى تحقيق ذلك، ما لم يوفر له العلم معرفة موضوعية بأبعاد تلك الهوية وجوانبها المتباينة وتركيباتها المختلفة .

ومن زاوية أخرى، فإن الثقافة بما تعنيه من ترويح وإبداع وإطلال ومعرفة وأدب وفن وفكر وسياسة، سوف تكون هى قائدة المجتمع نحو تطويره وتقدمه وازدهاره . ولا نغالى إذا قلنا أن الأمة التى تمر بفترة ازدهار أو التى يتوقع له تبوأ مركز الصدارة بين الأمم فى المستقبل القريب، فذلك يعود بالدرجة إلى تفاعلات الثقافة القوية وتداخلاتها الواسعة فى حياة أفرادها . لذا، فإن تقدم الأمة يواكبه تقدم ثقافى، وفى أحيان كثيرة يسبق تقدم الأمة إرهاصات ثقافية واسعة . كذا، بقدر اهتمام الأمة القوية بشئونها السياسية والاقتصادية والتجارية والعسكرية والعلمية . . إلخ، تهتم بنفس الدرجة وعلى نفس المستوى بالثقافة والفنون والأدب .

وهنا، ينبغى لفت الانتباه إلى إنجازات الأدب العظيمة فى التبشير بالمخترعات والتنبؤ بتحقيق أحلام العلماء . فالأدباء تنبؤا بإمكانية الغوص فى قاع البحار والمحيطات، وبشروا بغزو الفضاء والهبوط على سطح الأرض، وذلك قبل اختراع الغواصات، وصناعة الصواريخ

وبناء محطات الفضاء، علما بأن هذه الأمور التى تم التنبؤ بها آنذاك كانت من وجهة نظر الناس مجرد لغو أو هذيان وعدم إدراك أو أحلام يقظة.

ومن منطلق أن ظروف كل عصر أدت إلى ظهور العصر اللاحق عليه، يرى الخبراء أن القرن الحادى والعشرين سوف يشهد نهضة ثقافية عظيمة وإهتماماً كبيراً بالثقافة. فتطور الزراعة والميكنة الزراعية الأولية أدت إلى عصر الصناعة، كما أدت الصناعات الثقيلة والإنتاج الضخم إلى عصر الكمبيوتر وما أفرزه من عصر المعلومات، الذى أدى إلى اختزال الجهد والمسافة والزمن.

وتتمثل أهم الظروف التى قد تؤدى إلى عصر ثقافى جديد - يلعب الأدب والفنون فيه دوراً مهماً - فى بدايات القرن الحادى والعشرين فى الآتى :

* يؤدى انخفاض الوقت المخصص للعمل إلى محاولة الإنسان استثمار وقت فراغه الاستثمار الأمثل عن طريق تثقيف نفسه وزيادة معلوماته ومعارفه.

* يؤدى تحسن الأحوال الصحية للإنسان وارتفاع متوسط عمره إلى التفكير فى الأساليب التى يقضى بها وقت فراغه بعد إحالته للمعاش وإنهاء حياته الوظيفية، فلا يجد أمامه غير الثقافة والفنون والأدب كأساليب ممتعة ومسلية ونافعة لقضاء وقت الفراغ.

* يؤدى التوسع فى استخدام نظم المعلومات الحديثة والانتشار المتعاظم للتكنولوجيا فى شتى مجالات الحياة إلى ازدياد نسبة البطالة أمام الشباب، لذا لن يجد الشباب غير الثقافة مخرجاً من هذا المأزق، حتى لايقع فريسة الاضطرابات النفسية، وحتى لايضطر إلى ارتكاب حماقات يعاقب عليها القانون.

* يؤدى ارتفاع مستوى المعيشة فى بعض المجتمعات إلى تطلع كل طبقة اجتماعية كى تلحق بالطبقة الاجتماعية الأعلى، فتكون الثقافة أحد سبلها الرئيسة للوصول لهذا الهدف.

* يؤدى إرتفاع عدد المتعلمين إلى محاولتهم استكمال الجانب الثقافى فى شخصياتهم، وذلك عن طريق التوجه لأدوات الثقافة من سياسة وأدب وفنون (مسرح، سينما، موسيقى، غناء، رقص تعبيرى، . .إلخ).

والسؤال المهم فى هذا المقام، هو :

كيف تكون ثقافة التقدم السبيل الأساسى لمزج العلم بالأدب والأدب بالعلم؟

بادىء ذى بدء، نقول أن المثقف الحقيقى ما هو إلا رأى وموقف، وليس مجرد أداة معرفية أو واجهة للمعلومات، لذا فإن اهتماماته بمشكلات مجتمعه تتجاوز حدود همومه الشخصية، وتفوق مطالبة الذاتية.

ومن ناحية أخرى، قد يقبل المثقف حياة وظيفية بسيطة، ولا يسعى كثيراً ليتبوأ مركزاً قيادياً مرموقاً، وقد يرضى أحياناً أن يكون على هامش السيرة بالنسبة للأمور التى تخصه شخصياً، ورغم ذلك فإنه يناضل باستماتة من أجل إصلاح حال مجتمعه، ويقول كلمة الحق التى تسهم فى ممارسة الناس لحياتهم فى العمل وفى البيت وفى السوق..إلخ، بأسلوب صحيح وسليم. كما أنه يعلن رأيه بشجاعة بهدف رقى الفكر وسمو الوجدان عند الناس، وتعميق إنتمائهم للوطن والإحساس بالأخوة بين بعضهم البعض. لذا، فإن إبداعات المثقف هى تجسيد لما يختار أن يتحمله من مسئولية تجاه وطنه.

إن المثقف الحقيقى ليس كسائر الناس الآخرين، لأنه يشعر بأهمية وقيمة الحرية التى ينبغى أن يتمتع بها الإنسان. لذا، تكون تصرفاته وأفعاله وأقواله وسلوكه على مستوى الحرية التى يشعر بها، وبذا يكون المثقف كالمرآة التى تعكس الآمال والطموحات المستقبلية للأمة.

وجدير بالذكر أن مسئولية المثقف فى الدول الصناعية تختلف كثيراً عن مسئولية نظيره فى الدول النامية الفقيرة. فالمثقف فى الدول الصناعية يعيش بالفعل فى كنف التقدم والتحضر السائدان فى هذه الدول، بينما يعانى المثقف فى الدول المتخلفة من المسئوليات الجسيمة الملقاة على عاتقه، إذ عليه أن ينقد، وأن يقود المسيرة من أجل إصلاح حال مجتمعه، وربما يؤدى ذلك إلى حدوث صدام مع السلطة، أو حدوث خلاف ومواجهة مع الذين يستثمرون ويستطيبون تداعى المجتمع وإنهياره من أجل تحقيق المزيد من المكاسب والمصالح الشخصية لهم.

وبعامة، يكون المثقف فى المجتمعات النامية أكثر إحساساً وتفاعلاً مع الظروف التى يمر بها مجتمعه. وأيضاً يكون بالغ الحساسية بالنسبة لمخاوفه من تفاعل الثقافة القومية البسيطة مع الثقافات الغازية القوية، إذ أن الأخيرة بما تقدمه من أفكار وآراء ومعتقدات قد تهز الأصول الثقافية والتربوية من جذورها بالدرجة التى تشوه هوية المجتمعات النامية.

وعلى الرغم من التباين فى مسئوليات المثقف فى الدول المتقدمة ومسئوليات نظيره فى الدول النامية، فإنهما يشتركان فى مسئولية مشتركة، وهى تحقيق حرية الفكر والتعبير، كلزومية واجبة للانطلاق والإبداع وتحقيق ثقافة التقدم.

من هنا، يظهر الدور المهم لثقافة التقدم، إذ عليها أن تقوم بدور فاعل فى مزج العلم بالأدب، ومزج الأدب بالعلم. فالعلم بدون الأدب حقائق صماء ومعادلات جوفاء، كذا الأدب بدون العلم يكون مجرد شطحات غير مسئولة أو تصورات خيالية يعوزها الدليل والإقناع.

وهنا، قد يقول قائل: « يكفى العلم لغته الرمزية المجردة »، ونرد على ذلك، ونقول أن اللغة فى حد ذاتها رمزاً شكلانياً منطقياً، فاللغة هى أكثر الأنظمة الرمزية (التعبيرية) البشرية تطوراً، لذا أصبحت لغات بعينها رموزاً لثقافات بعينها[٢٠].

ومما يؤكد ما ذهبنا إليه فيما تقدم، أن الثقافة فى حد ذاتها نتاج فكرى إنسانى يعكس التكامل بين جوانب المعرفة المختلفة. فالثقافة هى خليط ومزيج بين الأدب والفلسفة والسياسة والتاريخ والقانون والصناعة والزراعة.. إلخ، بحيث لايمكن أبداً وضع حد فاصل بين العلوم الإنسانية والعلوم البحتة فى ذلك النسيج الذى نطلق عليه أو نسميه بالثقافة.

وما دام الأمر كذلك، ينبغى توفير قدر مناسب من التفكير العلمى للمتخصصين فى الإنسانيات، فتتسم أعمالهم وكتاباتهم وإبداعاتهم بالعلمية الخاصة، ولا تكون مجرد إجتهادات ذاتية قد تكون صحيحة أو خاطئة، وإنما ترقى لمستوى الموضوعية والعقلانية المقبولتين، لأنها تنطلق من أساس علمى.

وفى المقابل، ينبغى إتاحة الفرص أمام المتخصصين فى العلوم البحتة كى يكتسبوا بعض فنون الأدب الرفيع، وبذا تتسم إنجازاتهم واختراعاتهم العظيمة بالأسلوب العلمى الراقى. وعلينا أن نقبل ذلك ولا نستهجنه، أو نزعم بأن هذا الأسلوب يناسب رجال الثقافة الأدبية ولا يتوافق مع طبيعة الثقافة العلمية الخالصة، وخاصة أن الدول المتقدمة قد تجاوزت هذه القضية منذ زمان بعيد، ورفضت وجود ثقافتين، وخلصت إلى أهمية وقوة الثقافة الواحدة التى تندرج تحت مظلتها جميع الانتماءات والتوجهات والاتجاهات، سواء أكانت علمية أم أدبية.

خلاصة القول، ينبغى أن تعمل ثقافة التقدم على وجود أرضية مشتركة بين ما يسمى بإنتاج أهل الفنون والآداب وما يسمى بإنتاج أهل العلوم، لأن همومهم وآمالهم وطموحاتهم فى الأصل واحدة، إذ أنهم جميعاً يجتهدون ويسعون عن طريق إنتاجهم وأعمالهم من أجل تحقيق إنسانية الإنسان.

وهنا قد يقول البعض أن الكاتب قد خلط بين الأوراق، لأنه يريد أن يجعل العلم أدباً، ويريد أن يجعل الأدب علماً. هذا غير صحيح، وإنما الهدف من إكتساب الثقافة العلمية للأدباء هو نشر استخدام الإنسان لعقله معتمداً على الأسلوب العلمى فى البحث والتحليل. فالثقافة العلمية ليست لذاتها فقط، وإنما لممارسة سيادة العقل بحيث تكون له الغلبة التامة والسيطرة الكاملة. أيضاً، الثقافة العلمية كأداة أو أسلوب أو منهج فى معالجة النصوص الأدبية يضمن لنا دقة هذه النصوص وخلوها من أية شوائب مقصودة أو غير مقصودة لتأليب الناس واستنفار هممهم فى الطريق الخاطىء، ويضمن لنا مخاطبة عقل الإنسان، وهو أسمى ما يملكه.

وفى المقابل، فإن الهدف من إكساب الثقافة الأدبية للعلماء هو مخاطبة وجدان الإنسان فى عالم مضطرب وصعب، فجميع الظروف من حولنا تبشرنا، وتنبؤنا بأن الإنسان يعيش الآن قلقًا مهمومًا على يومه وغده على السواء. لقد أصبح الإنسان الآن محاصرًا بفعل الإنجازات والاختراعات العظيمة للعلماء، إذ أن بعضها يهدده فى رزقه، بينما قد يكون البعض الآخر وسيلة رعب وإرهاب له لأنها قد تفقده حياته، لذا، يحتاج الإنسان فى وقتنا الحالى مخاطبته بالأسلوب الهين الرقيق الذى يخاطب أحاسيسه ومشاعره ووجدانه. وبالطبع، لن يتحقق ذلك بلغة العلم الجافة، ما لم تصطبغ بفنون الأدب الراقى رفيع المستوى، وبذا يمكن أن نهدأ من روعة الإنسان، فيدرك أن المخترعات الهائلة جاءت من أجل تحقيق حياة هانئة وسعيدة له، ومن أجل توفير حماية مضمونة لحياته الحالية والمستقبلية، وعليه فإن الخروج عن ذلك القصد النبيل لايعود للعلم بقدر ما يعود للاستخدام السيىء له. وهنا، يكون من حق الإنسان أن ينادى وأن يصرخ فى وجوه أولئك الذين يريدون تدمير حياته، وأن يرفض أفعالهم، وأن يحتج على أعمالهم غير الحضارية التى تقوم على الدعوى الباطلة والحجج الزائفة.

تأسيسًا على ما تقدم، ينبغى أن تمزج ثقافة التقدم بين الأسطورة والعلم بما يحقق التوازن النفسى للإنسان، فيستطيع أن يواجه ظروف الحياة المضطربة، وأن يعمل عقله وأن يبدع، وبذا يستمتع الإنسان بالحياة ذاتها. فالانصراف إلى العلم وحده ينتج عنه حياة كاملة، ولكنها جافة وجامدة. أيضًا، فإن الجرى وراء الخيالات وحدها بدعوى أنها تمثل فنًا رفيعًا أو أدبًا راقيًا، يحرم الإنسان من نفع وفائدة العلم، ويحرمه أيضًا من اكتساب التفكير العلمى الذى هو سبيله الأوحد لمواجهة مشكلات وصعوبات هذا الزمان.

إذن، فى ظل ثقافة التقدم ينبغى أن يمتزج الأسلوب العلمى بالأسلوب الأدبى، إذ أن الأسلوب العلمى يملى على الأسلوب الأدبى سرعة التفكير والإيجاز فى التعبير، وبذا تكون الأفكار المقروءة أو المطروحة للمناقشة ذات مدلول، ولها بداية ونهاية، ولها موضوع ونتيجة يقبلها العقل ولا يرفضها، كما أن (الأدبة) العلم يعيد بهجة الحياة ورونقها للإنسان، فيقبل عليها بنفس راضية مطمئنة، لأن العلم وجد فى الأساس لصالحه ولخدمته. وقد يجعل ذلك بعض الناس يحاولون باجتهاد التعرف على إنجازات العلم المكتوبة بلغة سهلة سلسة لينة.